



كلمة محافظ البنك عن جمهورية إندونيسيا  
أمام الاجتماع رقم 44 لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية  
مراكش- المملكة المغربية، 5 أبريل 2019

السيدة/سري موليانى إندراواتي  
معالي وزيرة المالية في جمهورية إندونيسيا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أود أن أؤكد في بياني هذا على عدة نقاط رئيسية تهدف إلى تعزيز دور البنك الإسلامي للتنمية ليكون باستمرار ذا صلة بالبلدان الأعضاء عن طريق الانضباط المالي، والكفاءة التشغيلية، وفعالية التنمية آخذاً في الاعتبار التحديات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية.

## التحديات الاقتصادية العالمية الحالية والإصلاح الداخلي في البنك

لقد نُفّحت بالفعل توقعات النمو العالمي لعامي 2019 و 2020 في اتجاه نزولي بسبب تراجع نشاط التجارة والتصنيع على الصعيد الدولي، والتوترات التجارية المتبقية، والضغط على السوق المالية في بعض الأسواق الناشئة الكبيرة. ويمكن أن يؤدي انسحاب المملكة المتحدة "بدون صفقة" من الاتحاد الأوروبي والتباطؤ الذي كان أكبر من المتوقع في الصين إلى مزيد من التدهور في معنويات المخاطرة مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على النمو، لا سيما بالنظر إلى ارتفاع مستويات الدين العام والخاص. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي لنا أن نقلل من التأثير الاجتماعي والاقتصادي لتغير المناخ والكوارث الطبيعية والأتمتة التكنولوجية.

ولمواجهة هذه التحديات، يتعين على واضعي السياسات في البلدان النامية إعادة صياغة السياسات التحوطية والإسراع بالإصلاحات اللازمة لتعزيز نمو أقوى. وعلاوة على ذلك، لا تزال الشفافية في السياسات الاقتصادية في البلدان المتقدمة مهمة للغاية، لأن أي تغييرات في تلك السياسات ستؤثر على الاقتصاد العالمي. وينبغي أن يكون البنك الإسلامي للتنمية، بصفته بنكاً تنموياً متعدد الأطراف، قادراً على أن يكون شريكاً فعالاً في التنمية لبلدانه الأعضاء في مواجهة تلك التحديات عن طريق تحديد المجالات المعينة التي يمكن أن يسهم فيها في الغالب بشكل فعال.

ونقدر الإصلاح الداخلي الجاري في البنك لتحسين عمله والبقاء على صلة باحتياجات البلدان الأعضاء. وقد رسم هذا الإصلاح الداخلي الطريق أمام البنك للاستجابة بفعالية لاحتياجات العالم المتغيرة. ويمكننا أن نرى جهداً حقيقياً لتبسيط البيروقراطية، وتحسين الإدارة، وزيادة الكفاءة التشغيلية، والاستفادة من الانضباط المالي، وتحسين فعالية التنمية.

ومن المتوقع أن يضيف البنك، بإجراء إصلاح داخلي فعال، قيمة إلى البلدان الأعضاء عن طريق الجمع بين التمويل والمعرفة والشراكات. وينبغي أن يواصل البنك دوره بصفته ممولا موثوقا به ومحفزا للتمويل. وينبغي أن يركز البنك، بصفته مصدرا للمعرفة، على القيمة العملية التي تناسب الظروف المحلية والحكمة، وتحديد الدروس، وتكرار الممارسات الجيدة. كما ينبغي للبنك، بصفته منظما للشراكات، تعزيز الحوار والتعاون بين مختلف الشركاء والسعي لتحقيق أقصى قدر من التأثير الذي يحققه نظام المؤسسات المالية الدولية ككل.

لقد حدد البنك مجالات رئيسية مثل العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ورأس المال البشري، والبنية التحتية، واستقرار الاقتصاد الكلي، التي تعد جميعها ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود وزيادة الإنتاجية. وعلاوة على ذلك، أصبحت هذه المجالات مرجعا للبنك لوضع نفسه على المسار الصحيح ليصبح شريكا فعالا في التنمية في البلدان الأعضاء. وهذه أولويات صحيحة يجب وضعها موضع التنفيذ الفعال.

### الانضباط المالي

نحن ندرك أن البنك تعرض، خلال السنوات القليلة الماضية، لضغوط مالية وقد يضطر إلى مواجهة احتمال خفض تصنيفه الائتماني من التصنيف المرموق AAA. وبالتالي، يجب أن يواصل البنك الإسلامي للتنمية البحث عن طرق لتأمين قيمة أفضل مقابل المال.

ويجب على البنك الحفاظ على الانضباط المالي حتى يظل قويا وفعالاً. فالقدرة المؤسسية على الصمود تبدأ بقاعدة رأسمالية قوية، ولكن يجب أيضاً الحفاظ عليها عن طريق قرارات استثمار سليمة وإدارة مالية دقيقة. وبالتالي، نحث الإدارة على الإشراف على موارد البنك بحكمة والتأكد من أن جهوده المستقبلية يمكن أن تستمر بالنمو الطبيعي في قاعدة رأس المال عن طريق الأرباح المحتفظ بها من عملياته.

ومن الضروري وجود رأس مال أساسي قوي للبنك في ضوء التغيرات في المشهد المالي العالمي والاستجابة لتوقعات واحتياجات الدول الأعضاء. يجب أن يكون البنك قادراً أيضاً على إلزام الدول الأعضاء بالالتزام باتفاقية المساهمة. وإذا لم تتمكن بعض الدول الأعضاء من الالتزام بالاتفاقية، يجب أن تكون فرصة الحصول على زيادة خاصة في رأس المال متاحة أمام الدول الأعضاء المتبقية. وقد تكون الزيادة الخاصة في رأس المال أحد الحلول المناسبة لتعزيز قاعدة رأس المال في البنك. وعلاوة

على ذلك، من الضروري أن يستوعب البنك عزم الدول الأعضاء على زيادة حصتها في البنك لمساعدته في توفير رأس المال الإضافي الذي يطلبه البنك.

وينبغي أن يحسن البنك نموذج الإقراض الخاص به لتعزيز استدامته على المدى الطويل ومضاعفة تركيزه على احتياجات أفقر أعضائه وكذلك لإعادة التركيز على الفرصة المحتملة التي تأتي من البلدان الأعضاء.

ومع استمرار آسيا في كونها المحرك العالمي للنمو، ونظراً لتزايد الطلب على أدوات التمويل الإسلامي في المنطقة، فإنني أحث البنك على التعامل مع هذا الأمر بصفته فرصة جديدة وأن يكون الرائد في السوق في تطوير وتوسيع نطاق التمويل الإسلامي في المنطقة، بما في ذلك اندونيسيا. ونعتقد أن هذا سيحقق عائداً مجزياً من استثمارات البنك.

### الكفاءة التشغيلية

يتطلب بلوغ أهداف التنمية المستدامة تحولاً اقتصادياً واسع النطاق، الأمر الذي يتطلب استثمارات كبيرة لا يمكن لأي حكومة أو مؤسسة متعددة الأطراف القيام بها منفردة.

ومع ذلك، فإننا ندرك أن الاستدامة طويلة الأجل للبنك قد تعرضت للخطر بسبب عدم الكفاءة التشغيلية. ونشجع البنك على مواصلة استكشاف التدابير الرامية إلى زيادة تحسين الكفاءة والفعالية التشغيلية. وبالتالي، ينبغي أن يسعى البنك على الدوام للابتكار، وأن يحسن كفاءته التشغيلية بشكل كبير، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع التي يمولها البنك. كما يجب تحسين جودة الدخل في المشاريع وتنفيذها لأن ذلك يتسبب أيضاً في تكلفة مالية كبيرة للبنك.

نحن من كبار الداعمين لمبادرة التحول المالي التي تبناها البنك، خاصة لالتزامه بأن يصبح ليس مزوداً للتمويل من خارج الميزانية العمومية فحسب، بل أيضاً أداة تمكن من تحقيق التنمية واستحداث الأسواق. وبالتالي، ينبغي أن يعزز البنك مزاياه التنافسية الأساسية لتهيئة قدرة تشغيلية موثوقة وكفاءة يمكن أن تجذب الإنمائيين ليحدوا حدوه.

وتماشياً مع برنامج البنك لتطوير التمويل الإسلامي، لا تزال إندونيسيا تحقق أداءً متقدماً مثلما يتضح في تطوير قطاع المصرفية الإسلامية، والأسواق المالية الإسلامية (وخاصة سوق الصكوك)، والمؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية. وقد أصبح التنسيق أقوى بتكوين اللجنة الوطنية للتمويل

الإسلامي التي يرأسها رئيس إندونيسيا مباشرةً. وعلاوة على ذلك، فإن تركيزنا على التنمية يشمل أيضاً الاقتصاد الإسلامي الذي لا يغطي القطاعات التجارية الإسلامية فحسب، بل يشمل أيضاً القطاعات الاجتماعية الإسلامية مثل صناديق الأوقاف والزكاة والحج، بما في ذلك التعليم الإسلامي والصناعات الحلال.

وينبغي أن يحسن البنك دائماً استجابته لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء. وبالتالي، ندعم مبادرة البنك والتزامه بأن يكون أكثر لامركزية من الناحية الجغرافية والوظيفية لتعزيز قدرته على تلبية احتياجات البلدان الأعضاء. ونؤيد تبسيط البيروقراطية المعقدة لأنها تشكل عائقاً أمام التقدم وتحقق قدرة المؤسسة على الأداء، بينما تسهم في تكاليف غير ضرورية. ومع ذلك، ينبغي أن تؤخذ هذه المبادرة على محمل الجد بوصفها جزءاً من إصلاح البيروقراطية. وعلى المستويين التقني والتنفيذي، تحتاج المراكز الإقليمية والمكاتب القطرية إلى طلب الموافقات من المقر، وهذه عملية تتسم بعدم الكفاءة وتستغرق وقتاً طويلاً.

ولتحقيق كفاءة تشغيلية أفضل، يجب على مجموعة البنك مراجعة وتحسين التنسيق بين المؤسسات الأعضاء في المجموعة، مثل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. وينبغي أن يكمل بعضها بعضاً لتحقيق نتائج تشغيلية أفضل.

وللمضي قدماً، ندعم خطة البنك لزيادة الاستثمار في أنظمة تكنولوجيا المعلومات في كل عملية من عملياته لتحسين الكفاءة. كما نطالب البنك بتحسين ممارساته المتعلقة بالموارد البشرية وتحسين نظام إدارة الأداء الذي يحفز أصحاب الأداء الجيد ويعالج الأداء الضعيف. ونؤكد على أهمية ممارسات التوظيف المفتوحة والشفافة والمتوازنة بين الجنسين والقائمة على الجدارة، والتي يحتاجها البنك لتعيين موظفين مؤهلين تأهيلاً عالياً.

## فعالية التنمية

نرحب بإدخال منتجات وطرائق مالية جديدة، وندعم الاستعراض الدوري لمجموعة أدوات البنك لضمان تلبيتها احتياجات المقترضين. كما نرحب بإدارة تقييم العمليات لمراجعة عمليات البنك من أجل تحسين فعالية وتأثير التدخلات الإنمائية التي تضطلع بها مجموعة البنك. ويجب أن تكون هذه الإدارة قادرة على تشجيع مجموعة البنك على التحول إلى مؤسسة عالمية المستوى تعمل على

تحسين عملياتها باستمرار عن طريق استخلاص الدروس من نتائج التقييم لتعزيز الفعالية الإنمائية لتدخلات المجموعة.

وعلاوة على ذلك، نظراً للقدرة المالية المحدودة وخطة التنمية الطموحة، فإننا نحث البنك على استكشاف سبل ووسائل تقديم الدعم للقطاع الخاص. ويجب أن يكون البنك محفزاً فعالاً لجذب أموال القطاع الخاص وتوجيهها إلى المشروعات. ويمكن للقطاع الخاص أن يؤدي دوراً أكثر أهمية في خطة التنمية إذ يقوم بتعبئة الموارد من أجل التنمية، وتوفير الوظائف، والمساعدة في دفع عجلة الابتكار وتعزيز الكفاءة في البلدان الأعضاء. كما ستكون هناك حاجة إلى الموارد الخاصة لتلبية احتياجات التمويل الضخمة طويلة الأجل للبنية التحتية. وبالتالي، يجب أن تنال تنمية القطاع الخاص حصة أكبر من عمليات البنك في المستقبل من أجل تعزيز الرفح المالي. ويمكن أن تحسن الاستفادة من أموال القطاع الخاص فعالية البنك لمساعدة البلدان الأعضاء عن طريق المعرفة والخبرة التي يتمتع بها البنك.

كما نتوقع تعاوناً أقوى مع البنك في تسريع تطوير الاقتصادية الإسلامي في إندونيسيا، وهي البلد الذي يضم أكبر عدد للسكان المسلمين في العالم. وعلى وجه الخصوص، نود أن يكون البنك شريكاً في مسعانا لإنشاء سلسلة قيمة عالمية للمنتجات الحلال عن طريق تطوير الاقتصاد الإسلامي، والصناعات الحلال بشكل خاص.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد تقديرنا لمجموعة البنك لجهودها المستمرة والتزامها بدعم التنمية في العالم الإسلامي.

شكراً لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سري موليانى إندراواتي  
وزيرة المالية، جمهورية إندونيسيا  
محافظة البنك الإسلامي للتنمية عن إندونيسيا